المستمرة للعدوان والحرب، آن الأوان لأن يتحمّل مجلسكم الموقّر، وقبل فوات الأوان، مسؤولية تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. ان اسرائيل بممارساتها، وتهديداتها، وتحضيرها للحرب، تقود المنطقة الى كارثة لا سابق لمخاطرها، خاصة وان منطقة الشرق الاوسط هي من المناطق التي تتكدس فيها الاسلحة التقليدية، والنووية، والكيميائية، والبيولوجية، وما يعنيه هذا من كارثة سوف تتعدّى حدود منطقة الشرق الاوسط، وتهدّد الأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس؛

ان الاخطار التي تهدّد مستقبل السلام في الشرق الاوسط قد بدأت تبرز ابعادها، يوماً بعد يوم؛ كما بدأت تظهر نتائجها في القتل الجماعي، وفي التصعيد المتزايد في حالة التوتر التي تقود المنطقة الى حافة الحرب، وفي اصرار اسرائيل على استمرار احتلالها الارض الفلسطينية، التي أعلن اسحق شامير، قبل أيام، رسمياً، اعتبارها «اراضي موروثة ومحررة».

ولهذا، ايها السيد الرئيس، فان منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة التزامها الاستراتيجي والثابت بالسلام، تعرض على مجلسكم الموقّر الخطوات العملية التالية، التي تجعل من اتفاق الاسرة الدولية واقعاً، وتحوّل قراراتها الى ممارسة، وتعيد الثقة والأمل بدور، وفعالية، مجلسكم الموقّر على تحقيق السلام، والأمن والعدل الدوليين.

اولاً: ان يعيّن الامين العام للامم المتحدة مبعوثاً خاصاً ودائماً له، للتفرغ لعملية السلام، واجراء الاتصالات اللازمة لايجاد حل سلمي عادل، ودائم، لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، او ان يقوم هو بنفسه، بهذه المهمة.

ثانياً: ان يقرر مجلسكم الموقّر توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وأرواحه، وممتلكاته، ومقدساته، في الارض المحتلة، تحت علم الامم المتحدة، ومن خلال قوات طوارىء دولية، اضافة الى نشر قوة المراقبين الدوليين، الموجودة، حالياً، في القدس الى جانبها، ومن اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي كاملاً من على أرضنا الفلسطينية.

ثالثاً: ان يصدر مجلسكم الموقر قراراً واضحاً، ويضمن مراقبته وتنفيذه، لايقاف الهجرة الاستيطانية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويمنع، بشكل كامل، بناء المستوطنات الاسرائيلية، او توسيعها، سواء المدنية منها أو العسكرية، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس العربية، تنفيذاً للقرارات الدولية في هذا الشأن.

رابعاً: ان يدعو مجلسكم الموقّر ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الى الاجتماع، فوراً، للبحث في موضوع التسوية السلمية وعملية السلام والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، تنفيذاً للقرارات الدولية.

خامساً: البدء باتخاذ الترتيبات اللازمة لفرض العقوبات على اسرائيل، وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، بسبب الجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، ونتيجة لانتهاكها لاتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بمعاملة المدنيين في وقت الحرب، ولرفضها تنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة، ولتحديها، وعرقلتها، المتعمّدة لمسيرة السلام في الشرق الاوسط.

ان تجربة الامم المتحدة في فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا قد أتت ثمارها في ناميبيا، حيث حصل الشعب الناميبي البطل على استقلاله من خلال اتفاق نيويورك، الذي أُجري تنفيذه تحت رعاية الامم المتحدة، وبدأت، ايضاً، باعطاء ثمارها لشعب جنوب افريقيا باطلاق سراح المناضل نلسون مانديلا والبدء بعملية بناء السلام وانجاز حقوق شعب جنوب افريقيا، بعيداً من التفرقة العنصرية والتمييز العرقي. وفي هذا السياق، نودّ ان نعبّر عن تقديرنا العميق للدور الفعّال الذي قام به الامين العام للامم المتحدة، السيد ديكويلار، في هذا المجال.

ان واجب الوفاء والالتزام بتراث الحضارة الانسانية، ومفاهيم الخير والعدالة التي كرّسها ذاك التراث، يتطلب ان يقرر مجلسكم الموقّر تشكيل لجنة تحقيق دولية، من أعضاء المجلس، للتحقيق في جميع الجرائم ضد الانسانية التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس؛

اننا اذ نؤكد، مجدداً، ان اختيارنا لطريق السلام هو خيار استراتيجي أصيل، نؤكد، أيضاً، حقنا في استمرار المقاومة، وفي الدفاع عن النفس، حتى يتمّ وضع حدّ نهائي للاحتلال الاسرائيلي. ان ذلك حق مقدس قد كفلته لنا شرعة حقوق الانسان وميثاق